

مصر والسودان

مصر والسودان

لحضرة صاحب السمو الأمير

عمر طوسون

— ١ —

﴿ مصر والسودان ﴾

﴿ والمفاوضات ﴾

في السودان منابع النيل والجزء الأكبر من مجراه وقد عاشت مصر بدون السودان أيام أن كان المتحكمون فيه قوماً من الهمج ليس عندهم معارف أوربا ولا أغراضها الاستعمارية ولا فى امكانهم حرمان مصر أو نقص حظها من هذا النهر الذى كان يجري على طبيعته فيفيض على هذا الوادي الخصب والخير . فمصر كما قال هيرودوت هبة النيل ولولاه لكانت هي وصحراء ليبيا في القحولة والجدب سواء

وقد دام الاتصال بينها وبين السودان منذ أقدم عصور التاريخ الى زمن محمد علي . فلما أحس رحمه الله مطامع الأوروبيين وتطلعهم الى استعمار القارة السوداء خاف أن

يكون من وراء ذلك ضرر يلحق بلاده، فصمم على فتح السودان حتى لا تتحكم فى منابع النيل يد أجنبية يكون فى قبضتها موت مصر وحياتها بعد ما علم أن مصر من السودان والسودان من مصر جزء لا يتجزأ

قال المرحوم فوزى باشا فى كتابه (السودان بين يدى غوردون) ما نصه : —

قضى ساكن الجنان محمد علي باشا محي الديار المصرية لبنتين من فتح السودان بل تخلص من ورطتين كبيرتين فقد علمت من شيخ ذي منصب معاصر لمحمد علي باشا أن دولة أوروبية كانت تسعى لمارضته باحتلال منابع النيل فاهتم لهذا الخبر أكبر اهتمام واستشار كثيراً من المهندسين الأوروبيين الذين جاء بهم من بلادهم الى هذا القطر فأقروا بالاجماع على أن وقوع منابع النيل تحت براثن هذه الدولة مما لا تحمد مغبته حيث تصير حياة مصر فى يدها فصمم على انفاذ حملة الى السودان الخ . اهـ

فان تركنا السودان أو تهاونا في أمره وقعنا في المحظور الذى فر منه محمد علي وألقينا بأيدينا الى التهلكة

والضرر من التهاون فى السودان محقق لا ريب فيه اذ ليس لاستقلالنا داخلا وخارجاً أدنى قيمة فى المستقبل اذا كان زمام النيل فى قبضة يد غير مصرية فالسودان هو الرأس الذى اذا بتر تكون مصر بعده جثة هامدة ولا نبالغ اذا قلنا أنه ألزم لنا من نفس مصر حتى اننا لنرضى أن يحكمنا السودانيون ولا ينفصلون عنا

وحدود السودان جنوباً وصلت فى زمن الخديوي اسماعيل الى بحيرة فيكتوريا نيانزا ففى سنة ١٨٧٠ م أرسل حملة عسكرية لفتح مديرية خط الاستواء تحت قيادة السير صمويل بيكر فقامت بمهمتها ووضعت نقطاً عسكرية على مجرى النيل كانت آخر نقطة منها جهة فويره بين بحيرتى البيرت نيانزا وفيكتوريا نيانزا . وفى سنة ١٨٧٤م أرسل الجنرال غوردون مديراً لمديرية خط الاستواء خلفاً للسير صمويل بيكر فأوصل النقط العسكرية الى بحيرة فيكتوريا نيانزا حتى كانت آخر نقطة عسكرية مصرية جنوبا شلالات ريبون عند منبع النيل من تلك البحيرة تخفق العلم المصري هناك وكان أول علم رسمي لحكومة منتظمة خفق على هذه

الأنحاء القصية منذ خلقت ودخل النيل فعلا من منبعه الى مصبه في حوزة مصر ولما ثبتت قدم غوردون في تلك الأنحاء أرسل رئيس أركان حربه الكولونيل شاليه لونج الامريكي الى أمتيسه ملك أوغانده ؛ فعقد معه اتفاقاً فى أواخر سنة ١٨٧٤م دخلت به هذه المملكة تحت حماية الحكومة المصرية ، وكان شريف باشا وقتئذ ناظراً للخارجية المصرية فأرسل فى سنة ١٨٧٥ م الى عموم الوكلاء السياسيين للدول الأجنبية فى القطر المصري بلاغاً يعلمهم فيه بانضمام تلك النواحي الى الحكومة المصرية وكان من بينهم طبعاً وكيل انكلترا السياسي وبقيت هذه البلاد معدودة من توابع مصر الى سنة ١٨٨٩م حيث أمر استانلى باسم الحكومة المصرية مدير خط الاستواء وقتئذ وهو أمين باشا بالجلاء عن المديرية المذكورة والتخلي عنها ، فتخلى عنها هو وجنوده بارغام الحكومة الانكليزية للحكومة المصرية ليصفو الجو لها هناك وبالفعل لم تلبث انكلترا حتى أعلنت حمايتها على أوغانده في سنة ١٨٩٠م

فحكم الجلاء عن هذه البقعة كحكم جلاء المصريين عن

باقى السودان . عمل تم تحت ضغط الحكومة الانكليزية وهي قابضة على أزمة الاحكام فى القطر المصرى لمآرب لها ظهرت بعد هذا الجلاء بسنة واحدة حيث احتلت تلك البلاد وأعلنت حمايتها عليها وليس لعمل انكلترا قيمة بجانب حقوق الفتح التى لمصر على هذه البلاد ومع هذا فلا تزال هذه المنطقة من اللادوجنوبا الى بحيرة فيكتوريا نيانزا تحت ادارة وزارة المستعمرات الانكليزية مباشرة وليست داخلة حتى ضمن حكومة السودان المشتركة اسما بينهم وبين مصر

واذا أدرك المصريون القيمة التى لهذه النقطة وارتباطها بحياتهم علموا أنها أهم من الدلتا وفضلوها عليها ولم يسعهم بعد أن يغفلوا عن المطالبة بحقوقهم فيها واعتبارها جزءاً غير قابل للانفصال عن السودان المصرى الذي هو جزء من الديار المصرية لا يتجزأ

تأجيل المفاوضة

فى شأن السودان

ooOOOOOoo

أرجئت مسألة السودان لسببين : —

الاول — اتفاقية سنة ١٨٩٩ م

الثانى — اعتراف تركيا بتلك الاتفاقية

أما اتفاقية سنة ١٨٩٩

فهى باطلة بالبراهين الآتية : —

أولا — لانها مبنيـة على الفتح وهـذا أساس غير صحيح لان الفتح لم يحصل الا باسم مصر فقط والدليل على ذلك أن مارشان عندما احتل فاشودة وتوجه كتشنر اليها واحتل نقطة أمام النقطة المحتلة من الفرنسيين لم يرفع الا العلم المصرى فقط أمام العـلم الفرنسي وفي هذه الحالة كان لكتشنر صفتان احـداهما أنه قائد مصرى وثانيتهما أنه قائد

انكليزى لان الحاميـة الانـكليزية التى فى السودان كانت تحت قيادته وجزء من تلك الحامية كان فى فاشودة وقد أدى التعظيم الواجب عندما رفع العلم المصرى وحده أمام العلم الفرنسي ، وحيث أن هذه الحادثة كانت خاتمة الاعمال الحربية في تلك البلاد وتعتبر تتويجاً لها فرفع العلم المصرى وحده وتأدية الجنود الانكليزية له التحية العسكرية هو اعتراف صريح من انكلترا أمام دولة أجنبية بأن الفتح لم يحصل الا باسم مصر فقط والافلو كان بالاشتراك لرفع العلم الانكليزى بجانب العلم المصرى

وأما مساعدة الحامية الانكليزية فى فتح السودان فلا يعتبر الا من باب مساعدة الوصي لمحجوره فى رد جزء من أملاكه فقد بسوء تصرفاته اذ لو اتبع رأي عبد القادر باشا ولم يرسل الجيش المصري فى داخل كردفان كما رأى هكس باشا لما هلك الجيش ولما ضاع السودان

ثانياً — لأنها تشبه العقد الذى يعقد بين الوصي ومحجوره ويجر منفعة لهذا الوصى

﴿ وأما اعتراف تركيا ﴾

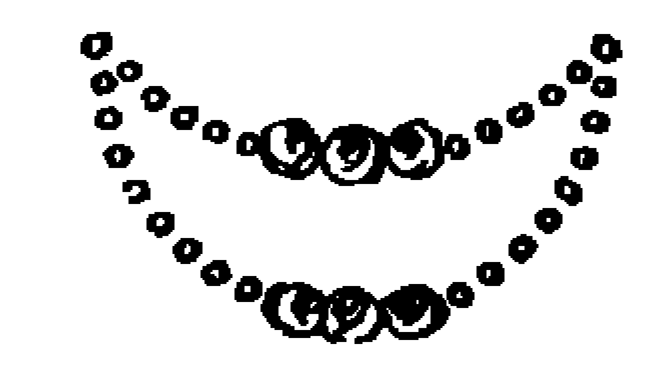
فهذا الاعتراف لا قيمة له بالمرة بالبراهين الآتية : —

أولا — أن اعلان الحماية على مصر أزال السيادة التركية عنها ابتداء من ديسمبر سنة ١٩١٤م وتعتبر غير موجودة في وقت عمل التنازل

ثانياً — أن الحكومة التركية اعترفت باستقلال مصر استقلالا تاماً وجعلت لها حرية تقرير مصيرها السياسي وهذا القرار صدق عليه من مجلس المبعوثين قبل امضاء معاهدة سيفر

ثالثاً — أن معاهدة سيفر التي اعترفت فيها تركيا بحماية الانكليز لمصر انما وقعها ممثلو الحكومة التركية مرغمين وفضلا عن هذا فان الشعب العثماني معارض فيها أشد المعارضة وهي مع هذا لم تحز تصديق مجلس المبعوثين ولم تعترف بها بعض الدول الى الآن

وحيث أن السيادة لا وجود لها فان الاعتراف من تركيا لا قيمة له بالمرة لأنها بذلك تقرر حقاً لغيرها في بلد لا تملكه ولم نفهم معنى السكوت عن المسألة السودانية بمجرد اظهار انكلترا لهذا الاعتراف من الحكومة التركية لان تركيا اعترفت أيضاً بالحماية الانكليزية على مصر وهذا لم يمنع المعارضة لها والمفاوضة فى المسألة المصرية



— ٢ —

مذكرة

عن مركز الانجليز فى السودان

أرسلت الى

جريدة التيمس ولم تنشرها

فنشرت في

جرائد مصر

فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٤

لما رأينا صحف انجلترا تتعمد تشويه الحقائق فيما تكتبه عن السودان وعن مركز الانجليز فى ذلك القطر من وادى النيل كتبنا الى جريدة التيمس رسالة نبسط فيها للرأي العام البريطانى حقائق المسألة السودانية كما يسجلها التاريخ الصحيح ويعرفها ذوو الاطلاع

ولقد تلقينا من رئيس تحرير تلك الجريدة كتاباً يقول فيه أنه سيحتفظ بمقالنا بقصد الرجوع اليه عند الكتابة في مسألة السودان . وهذا بالطبع معناه عدم الرغبة في نشر ذلك المقال

وحيث أن أحوال السودان لا تزال تشغل الافكار فى هذا القطر فقد رأينا أن نرسل ترجمة المقال المذكور الى الصحف المصرية وهذا معربه بعد الديباجة

المقال

لمناسبة الاحوال السياسية الحاضرة فى وادى النيل وما تبديه صحف لندن من مختلف الآراء بشأن السودان أود

أن ألفت الرأى العام البريطانى بواسطة جريدتكم اذا أذنتم الى الوقائع الآتية : —

لما وقعت حادثة مارشان الشهيرة فى السودان كان الانجليز يقولون ان السودان لمصر ومن مصر ثم ادعوا أنهم شركاء فيه بارادة مصر فلما أعلنت مصر بطلان هذه الشركة قالوا أنهم ساعدوا على استرجاعه ولولاهم لما تم هذا الاسترجاع

ولما كانت اعانتهم لمصر فى استرجاع السودان قد حصلت فعلا أردنا هنا أن نبين للقارىء أنهم هم الذين كانوا السبب فى ضياعه وأنها وان كانوا أعانوها على استرجاعه قد كانت في غير حاجة الى هذه الاعانة والى القارىء الأدلة

«١» أن مصر فتحت السودان وحدها سنة ١٨٢٠م وبقيت سلطتها فيه قائمة لم يعتورها ضعف ولا وهن الى سنة ١٨٨١ م والسودان يومئذ آهل بسكانه زاخر برؤسائه وملوكه فمن قدر على فتحه فى هذه الحال وعلى حفظ نفوذه وسلطانه عليه ٦٢ سنة فلاشك أنه يكون قادراً على استرجاعه بدون مساعد

« ٢ » أن الثورة العرابية ابتدأت في مصر في ٦ فبراير سنة ١٨٨١ م وابتدأت الثورة المهدية في السودان في ١٢ أغسطس سنة ١٨٨١ م أيضاً كأنما الثورتان كانتا على ميعاد فلما اختل الأصل وهو مصر اختل الفرع وهو السودان ومن سوء الحظ أن حكمدار السودان وقتئذ كان رءوفاً باشا وهو رجل خلو من الكفاءة والتدبير اذ لو كان على شيء منهما لقضي على ثورة المهدى في السودان في ابانها فقد أبلغه رئيس كبير موثوق به وهو السيد محمد الشريف أكبر مشايخ الطرق في السودان أمر هذا المدعي وحذره عاقبة الاهمال فلم يأبه لقوله ولم يستيقظ من سباته حتى أرسل اليه هذا المفتون كتاباً يدعوه فيه الى الدخول في شيعته والايمان به وبدلا من أن يرسل اليه عقب ذلك من يقبض عليه في الحال أرسل من ينصح له فرده خائباً ثم بعد لأى وتردد أرسل اليه تجريدة صغيرة أوقع بها المهدى وهزمها شر هزيمة فكان هذا أول وهن أصاب هيبة الحكومة في السودان فقد انتشر خبر هذه الواقعة في جميع أنحائه وتناقل الرواة حديثها بغلو كبير وعدتها العامة من المعجزات التي تدل على

صدق محمد احمد فى دعوى المهدية ثم جرد عليه تجريدات أخرى كان نصيبها نصيب الاولى فانحطت كرامة الحكومة فى عيون أهل السودان وصدقوا دعوي المهدى

ولما بلغت هذه الاخبار السيئة الحكومة عينت عبد القادر حلمى باشا بدلا من رءوف باشا وحسناً فعلت فان هذا الحكمدار الجديد أظهر همة عالية وكفاءة نادرة فى قمع الثورة بعد ما استطار شرارها واستفحل أمرها وكان قد طلب من الحكومة عشرة آلاف جندى ولما لم تجبه الى طلبه لارتباكها بالثورة العرابية جند من أهالى السودان جيشاً صغيراً دربه بنفسه وضم اليه ست أورط كانت في السودان الشرقى وحمل بهذا الجيش الصغير علي الثوار فأبادهم وشتت شملهم ورفع الحصار عن حامية سنار فهدأت الحال وخمدت جذوة الثورة ولم يبق فى يد المهدي سوى مديرية واحدة هى مديرية كردفان ولا من أتباعه العصاة فى النواحي سوى نفر قليل فى الجزيرة بقيادة زعيم لهم يدعى احمد الكاشف

فأنت ترى أن عبد القادر حلمي باشا بجيشه الصغير استرجع السودان أو كاد ولو أرسل اليه الجيش الذي أرسل

الى هكس ثم علي يديه استرجاع السودان بدون عناء ولكن عندما وصلت هذه الاخبار السارة الى مصر وكان ذلك فى أوائل سنة ١٨٨٣ م وقد احتلها الانجليز وأصبح فى يدهم تصريف أمورها صدرت الأوامر بعزل عبد القادر باشا لهذا السبب المقلوب فى الوقت الذي قال فى حقه المهدى في احدى خطبه : ليس بين رجال الحكومة التي أناوئها رجل كعبد القادر كثير الدهاء والحيل مع الشجاعة مما يجعلني أضرع الى الله أن يكفيني وأصحابى شره . وانني أحتم على كل المؤمنين الذين دخلوا فى دعوتى أن يجتنبوا القيام فى الجزيرة بأى مشاغبة تضطرهم الى الوقوف فى ساحات الحرب مع عبد القادر باشا وأوصيهم بكتمان دعوتى وعدم الظهور بها فى الجزيرة ما دام عبد القادر باشا متولياً على السودان وليواظب كل أصحابى على رفع أصواتهم بعد كل صلاة بهذه الدعوة : (اللهم يا قوى يا قادر اكفنا شر عبد القادر) .

وقد كتب عبد القادر باشا بعد عودته من الخرطوم تقريراً وافياً للحكومة بما يجب عليها عمله وملخصه عدم

تسيير حملة على المهدى في كردفان والاكتفاء باقامة الحصون على حدودها وحصر المهدى فيها حتى تنضب منها موارد اليسار القليلة التي لا يمكن أن تقوم بنفقات الملتفين حوله فلا يمضى زمن حتى يشعروا بالضيق فيطلبوا الخلاص من جور المهدية ولا سبيل لهم الى نيل هذا الغرض الا بمظاهرة الحكومة وموالاتها فيسهل عليها حينئذ قهر المهدى بقوة يسيرة

هذا كان رأى عبد القادر باشا ولكن حكومة ذلك الوقت التى عزلته بسبب ما أظهره من الكفاءة وأحرز من الانتصار ليس من المعقول أن تعمل برأيه فضربت بتقريره عرض الحائط وعينت بدلا منه علاء الدين باشا فتولى علاء الدين باشا ولكن حصرت سلطته فى الادارة الملكية وجعل سليمان نيازى باشا قائداً عاماً وهكس باشا رئيساً لأركان حربه وأرسل الى السودان بقيادته جيش وصل الى الخرطوم في مارس سنة ١٨٨٣ م وهو مؤلف مما يأتى : —

الآي رقم ١ مشاة تحت قيادة الميرالاي سليم عوني بك	عدده	٣٤٠٠
الآي رقم ٢ مشاة تحت قيادة الميرالاي السيد عبد القادر	عدده	٢٥٠٠
الآي رقم ٣ مشاه تحت قيادة الميرالاي ابراهيم حيدر بك	عدده	٢٦٠٠
الآي رقم ٤ مشاة تحت قيادة الميرالاي رجب صديق بك	عدده	٣٠٠٠
الفرسان والمدفعية تحت قيادة الميرالاي عباس وهبي بك	عدده	٢٤٠٠
	المجموع	١٣٩٠٠

وفى ابريل سنة ١٨٨٣ م خرج نيازى باشا وأركان حربه هكس باشا ومعهما ٥٦٠٠ جندى للايقاع بمن بقى من

العصاة مع أحمد الكاشف بالجزيرة وكان عددهم قد تكاثف بعد عبد القادر باشا فلاقوهم في المرابيع وكسروهم شر كسرة وقتلوا زعماءهم فانمحي بهذه الواقعة أثر الثورة من الجزيرة كما انمحى من عموم السودان ولم يبق للمهدى شوكة خارج كردفان

وقد ألح عبد القادر باشا ثانياً على الحكومة وهو فى مصر عقب هذه الواقعة بترك المهدى وشأنه في كردفان الى أن يظهر للناس كذبه أو تضيق به البلاد فيضمحل من نفسه فقوبل الحاحه بالاعراض أيضاً وأذن لهكس باشا بالزحف على المهدى فى كردفان فرد بأنه لا يتحمل مسئولية الحملة حتى تكون له القيادة العامة عليها ولما تباطأت الحكومة المصرية فى اجابته الى طلبه هددها بالاستعفاء فأذعنت وجعلته القائد العام على الحملة ونقلت نيازى باشا محافظاً على السودان الشرقى فخلا الجو لهكس باشا وتوغل بهذا الجيش الكبير فى صحاري كردفان حتى ضلوا الطريق ووقعوا فى مخالب المهدى فأفناهم ذبحاً وقتلا فى ساعات معدودة

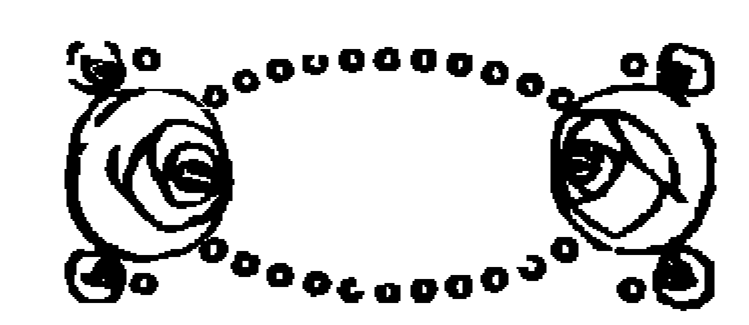
وبهذا الانتصار الكبير رجع للمهدي شأنه الاول

فانتقضت أطراف السودان وعاد شعلة نار وعلى أثر ذلك قررت الحكومة الانجليزية اخلاء ولما لم تصادق وزارة شريف باشا على هذا الاخلاء حملتها على الاستعفاء وجاءت وزارة نوبار فصادقت عليه وعين غردون باشا لاخلائه واخراج الجيوش المصرية منه وكان فيه نحو الثلاثين ألفاً وحوصر غردون باشا في الخرطوم الى أن قتل وكان ما كان مما هو معروف ومشهور . فمن هو المسئول عن هذه النتائج السيئة ومن الذى أضاع السودان ؟ أمصر التي أضاعته أم السياسة الانجليزية التى كانت مشرفة على مصر فى هذا الحين ؟

« ٣ » ثم ترك السودان تفتك بأهله الفوضى والجهل والظلم والأوباء والحروب فحصدتهم هذه الادوار حصداً واصطلحت عليهم وتركت البقية الباقية من أهله في جوع وعرى

وهذه العاقبة هى التى توقعها عبدالقادر باشا حلمي لأهل كردفان لو بقى المهدي محصوراً فيه . وعند ذلك جاءت أوامر انجلترا بتجهيز حملة لاسترجاع السودان وصدر القرار

الوزاري بذلك فى ١٣ مارس سنة ١٨٩٦ م فاسترجع السودان بثلاث وقعات كبرى وبجيش يبلغ نيفاً وعشرين ألفاً تقريباً ولم يقتل منه الا القليل وكانت الخسارة في الواقعة الفاصلة وهى واقعة أم درمان من القتلى ثلاثة ضباط انجليز واثنين من المصريين وأربعة وعشرين عسكرياً انجليزياً وسبعة وعشرين عسكرياً مصرياً ولم تبلغ النفقات التى صرفت في هذا الفتح مليوناً من الجنيهات فهل كان ذلك يعجز مصر عن أن تقوم به وحدها ؟



— ٣ —

وجاء فى آخر كتاب سهوه

عن المالية المصرية

متعلقا بالسودان ومصر ما نصه

ooooooooo

مساحة الأراضي القابلة للزارعة في القطر المصري (٧ر١٠٠ر٠٠٠) فدان عدا (٢٠٠ر٠٠٠) فدان تربى فيها الأسماك والمقدار الأول قسمان :

(٥ر٦٠٠ر٠٠٠) فدان تجبى منها الضرائب باعتبار أنها مزروعة

و (١ر٥٠٠ر٠٠٠) فدان غير مزروعة الآن وقابلة للزراعة في المستقبل

وجملة سكان مصر (١٢٧١٨٢٢٥) حسب احصاء سنة

١٩١٧م فيكون لكل فدان شخصان وربع وأكثر المديريات سكاناً بالنسبة لمساحتها مديرية المنوفية اذ يخص كل ثلاثة من سكانها فدان واحد وما زال المصريون منذ احصاء سنة ١٩١٧م فى نمو مستمر فاذا تركنا سني الحرب الاستثنائية جانباً نجد زيادة عدد المواليد على عدد الوفيات فى سنة ١٩٢١م حسب تقدير مصلحة الاحصاء بلغت (٢٢٤٫٤٥٩) وفى سنة ١٩٢٢ (٢٤٣٫٥٣٦) نسمة

وكلما زاد عدد السكان كثر ازدياد عدد المواليد على عدد الوفيات طبعاً ولا ريب عندنا فى أن متوسط هذه الزيادة يبلغ سنوياً (٢٥٠٫٠٠٠) بدون أدنى مبالغة

وليس فى مديرية المنوفية وهى أخصب أرض مصر قطعة لا تزرع ومع ذلك فكثير من سكانها يهاجرون لانهم لا يجدون ما يقوم بأود معيشتهم فيها على أننا مع هذا نسلم بقاعدة كفاية الفدان الواحد من كل أرض زراعية في مصر لمتوسط معيشة ثلاثة أشخاص فنقول بناء على هذه القاعدة

أن الارض المزروعة في مصر ومقدارها (٥٫٦٠٠٫٠٠٠) تكفى لمعيشة (١٦٫٨٠٠٫٠٠٠) نسمة وبعد تعداد النفوس

سنة ١٩١٧م بلغ مجموع زيادة المواليد عن الوفيات (٨٧١ر٧٧٠) بتقدير مصلحة الاحصاء فاذا أضفنا الى ذلك زيادة سنة ١٩٢٣م ومقدارها (٢٥٠ر٠٠٠) وأضفنا المجموع الى احصاء سنة ١٩١٧م يكون عدد السكان فى نهاية سنة ١٩٢٣م (١٣ر٨٠٠ر٠٠٠) وبطرحه من (١٦ر٨٠٠ر٠٠٠) نسمة وهو العدد اللازم لاستثمار المساحة المقرر عليها ضرائب يكون الباقى (٣ر٠٠٠ر٠٠٠) نسمة وهو عجز يسير بزيادة السكان السنوية فاذا سلم لنا أنها (٢٥٠ر٠٠٠) سنوياً يتلاشي هذا العجز بعد اثني عشرة سنة . على أنى أقول أن عشر سنوات فقط تكفى لذلك اذا جرت الامور فى مجراها الطبيعي

واذا أعدت المساحة الغير المزروعة الآن للزراعة وهى تشمل الجزء الشمالى وأقليم البحيرات للدلتا ومقدارها كما مر (٢ر٥٠٠ر٠٠٠) لزمها من السكان (٤ر٥٠٠ر٠٠٠) وهو مقدار يتلاشى بزيادة السكان فى مدى ثمانى عشرة سنة فتكون السنوات اللازمة للاشاة العجز كله ثلاثين سنة أو بالحري خمساً وعشرين سنة أي ربع قرن أو نصف العمر

الغالب للانسان . وعلى ذلك نجد أنفسنا أمام احدى حالتين وهما :

الاولى — اذا لم تجفف مياه أقليم البحيرات ولم يعد للزراعة وصلنا الى آخر حد لاستطاعة القطر تحمل سكانه في مدة اثني عشرة سنة على الأكثر

الثانية — اذا جففت مياهه وأعد للزراعة وصلنا الى الحد المذكور في مدة ثلاثين سنة على الاكثر

وهاتان المدتان حتى أطولهما أقرب الينا من حبل الوريد ومعظم النسل الحاضر سيرى بعيني رأسه انقضاء هذه السنين . فماذا نصنع بعدئذ والزيادة مستمرة فى السكان

لا ريب أنه يجب علينا منذ الآن التفكير فى حل لهذه المعضلة الاجتماعية المتوقعة وهو ما سنفرد له هذا البحث . الجزء المروى أو الممكن ريه من القطر المصرى على شكل شريط طويل دقيق ينتهي طرفه الشمالى بشكل مروحة عند البحر الأبيض المتوسط وهذه هى التي تسمى الدلتا

وهذا الجزء المروي يحد بصحراء العرب شرقاً وصحراء ليبيا غرباً . وليس فى الامكان ري أرض الصحراوين

المذكورتين بمياه النيـل لارتفاعها وعدم استواء مسطحها فسيستمر جدبهما لهذا العائق الذى لا يمكن تذليله الى ما شاء الله . ومن المستحيل فى مصر الانتفاع بأرض لا يرويها النيل فليس هناك احتمال لتوسع زراعى من هاتين الجهتين

وفى الجهة الشمالية البحر فاذا وجهنا زيادة عدد سكاننا الى هذه الوجهة وافترضنا ارتحالها الى ما وراء البحار وتركنا جانباً كراهة المصرى الغربة فاننا لا نجد ما يحقق لهـا أى رغد من العيش للبون الشاسع بين البلادين طقساً وطبيعة وجنسية ولغة وديانة فهذه الجهة فى حكم المسدودة

أما المورد الصناعى للمعيشة ففضلا عن أن مصر تنقصها المواد الاولية لتكون الصناعة فيها زاهرة يانعة فانه مورد محدود من المستحيل أن ينتفع به عدد عظيم من السكان فى مصر ولنفرض أنهم نصف مليون أو مليون فانه يستغرق بزيادة السكان فى مدى أربع سنوات فقط ومتى انقضى هذا الاجل القصير نجد أنفسنا أمام المعضلة بعينهـا من جديد

وحاشا أن أقصد تثبيط الهمم عن الصناعة بهذا الكلام

وانما القصد فقط بيان عدم كفاية هذا المورد وأنه لايحل المشكل الذى نحن بازائه

فالمنفذ الوحيد المفتوح أمامنا هو جهة الجنوب حيث يوجد أقليم واسع ذو سكان قليلى العدد وأرض من طبيعة أرض مصر تروي بنفس النيل ولا يفصلها عنا فاصل بل هى ومصر جسم واحد

وأقليم كهذا حالته المعيشية وثمار أرضه مماثلة لقطرنا المصريون وحدهم هم الذين فى استطاعتهم جعله فى حالة سعادة ورفاهية . وبالاختصار هو بيئة مناسبة لأمزجة المصريين على قدر ما هم أنفسهم يوافقون لهذه البيئة . وهو الذى يسع الزيادة المستمرة لسكان مصر مدى مائة عام بدون أدنى مضايقة

فالسودان هو باب السلام الوحيد الذى ظل مفتوحاً لمصر على مصراعيه منذ الأزمان الخالية ويجب أن يبقى كذلك الى الأبد لأنه لازم لها لزوم الروح للجسد

والى هذا الغرض يجب أن تصوب جميع مجهودات أولئك الذين فى يدهم حظ مصر وفى قلبهم يضمرون لها النفع والمصلحة

— ٤ —

كتاب

من حضرة صاحب السمو الأمير

ا صاحب الدولة رئيس لجنة الدستور العمومية

في ٣ مايو سنة ١٩٢٢

حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا

أن لجنة الدستور التى ترأسونها دولتكم يجب أن يكون عملها مطابقاً لرغبات الأمة ومسألة السودان من أمهات المسائل الشاغلة للرأى العام المصري . وكان الواجب على الوزارة الحاضرة أن تحصل على الاعتراف ببطلان اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ م وتجعل حل هذه المسألة من الشروط الأساسية التي لا يمكن تشكيل الوزارة قبل البت فيها ولكن اذا كان قد فات الوزارة مع مزيد الاسف فلا

يصح أن يفوت دولتكم وحضرات اخوانكم أعضاء لجنة الدستور

لذلك جئت بخطابي هذا مذكراً دولتكم بوجوب اعتبار السودان ضمن حدود البلاد كما كان قبل الاحتلال ووجوب تشكيل مجلس نوابنا من المصريين والسودانيين على حد سواء حتى يجلس نواب اخواننا سكان السودان المصرى مع زملائهم سكان الوجهين البحرى والقبلى ويعمل الجميع المصلحة المشتركة التي لا انفصام لها أبداً

واقبلوا فائق احترامى ؟